

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9513

الثلاثاء، 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/20

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاسكا/السيد مونتالفو سوسا. (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد فرانسوا دانيز

سويسرا السيدة بيرسفييل

الصين السيد جانغ جون

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيدة أويونغ - نتيري

فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال

مالطة السيدة فرازير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاروكي

موزامبيق السيد فرنانديس

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-41192 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/25.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

منهم من نفق في مخيم جباليا للاجئين وامرأة. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار عن طريق الخطأ على ثلاث رهائن وأردوهم قتلى في ضاحية الشجاعية.

وواصلت حماس وغيرها من الفصائل المسلحة إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على مناطق في جنوب ووسط إسرائيل، بما في ذلك إطلاق وابل من الصواريخ استهدف القدس في 15 كانون الأول/ديسمبر.

ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية في قطاع غزة يواجه تحديات تكاد لا يمكن التغلب عليها. ومنظومة الاستجابة الإنسانية على شفا الانهيار في ظل بلوغ النزوح نطاق يعصى على التصور وأعمال عدائية نشطة. إن الخطوات المحدودة التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك السماح بدخول المزيد من الوقود والغذاء وغاز الطهي وفتح معبر كرم أبو سالم لإدخال الإمدادات الإنسانية، إيجابية ولكنها أقل بكثير مما هو مطلوب لمعالجة الكارثة الإنسانية على الأرض. ولا يزال من المتعذر في الغالب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوصول إلى الجزء الشمالي من قطاع غزة بسبب انعدام الأمن، فضلا عن القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية الوصول.

وبينما نركز على غزة، دعونا لا ننسى أن اهتمامنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام كان منصبا على الضفة الغربية التي تعيش أزمة في ظل تزايد الضغوط الناجمة عن النشاط الاستيطاني - الذي أشير إلى أنه زاد بأكثر من الضعف ليلبلغ رقم قياسي سنوي جديد منذ عام 2017 - والعنف الذي يمارسه المستوطنون وزيادة الهجمات المسلحة الفلسطينية وعمليات قوات الأمن الإسرائيلية والتدهور السريع الذي تشهده الحالة المالية والاقتصادية وكفاح السلطة الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات. وقد استمرت معظم تلك الاتجاهات واشتدت.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، قتلت القوات الإسرائيلية ستة فلسطينيين، من بينهم طفل يبلغ من العمر 14 عاما وقائد محلي في كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، خلال عملية نفذتها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ واللواء باتريك غوشات، رئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أخصص إحاطتي الدورية عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير الثامن والعشرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). يغطي هذا التقرير الخطي للأمين العام الفترة من 19 أيلول/سبتمبر إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023.

مع احتدام الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في غزة، ينتهي عام 2023 كأحد أكثر الأعوام دموية في تاريخ هذا النزاع، مع تدهور الحالة على جميع الجبهات تقريبا. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الخطي، استمرت الأعمال العدائية داخل قطاع غزة مع تقدم القوات الإسرائيلية داخل خان يونس في الجزء الجنوبي من قطاع غزة وتكثيف عملياتها في معازل حماس في الشمال ومخيم جباليا للاجئين وضاحية الشجاعية، وكذلك في مستشفى كمال عدوان. واستمرت الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة في مختلف أنحاء القطاع.

وسقط أكثر من 1 000 قتيل - معظمهم من الفلسطينيين. وتتواصل الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على نحو لا يُطاق.

ومع استمرار احتجاز حركة حماس لأكثر من 100 رهينة إسرائيلية، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه استعاد جنث ثلاث رهائن، اثنان

إن العنف المتواصل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة - لا سيما في غزة وحولها - قد زرع المنطقة وأثر على حياة ملايين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل مأسوي.

وأدين بشدة الهجمات المسلحة البغيضة التي شنتها حماس وغيرها في إسرائيل. فلا شيء يمكن أن يبرر أعمال الإرهاب التي ارتكبت والقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية وتشويههم وخطفهم. إن روايات الهجمات تكشف عن أعمال وحشية يستحيل قبولها وفهمها. وقد روعي التقرير الذي يفيد عن وقوع أعمال عنف جنسي أثناء الهجمات. ويجب العمل بجد على التحقيق في هذه الأعمال ومقاضاة مرتكبيها.

وإطلاق الصواريخ العشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية، الذي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا، يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب وقفه بالكامل.

وأرحب بإطلاق سراح 110 رهائن إسرائيليين وأجانب، وأكرر أنه يجب الإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع الرهائن المتبقين، بما يتماشى مع القرار 2712 (2023).

إن حجم الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس ونطاق الموت والدمار في غزة غير مسبوقين ويندى لهما الجبين. وأدين بشكل لا لبس فيه قتل المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال. وإنني أحزن على فقدان كل مدني، بمن فيهم 131 زميلا في الأمم المتحدة - وهي أكبر خسارة في الأرواح في تاريخ المنظمة.

ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء أثر الأعمال العدائية الجارية على الحالة الإنسانية في غزة. لكن الظروف الراهنة تجعل من المستحيل القيام بعمليات إنسانية ذات جدوى.

كما يساورني قلق عميق إزاء تصاعد التوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أدى تكثيف تبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، في سياق العمليات الإسرائيلية في الغالب، إلى ارتفاع أعداد القتلى والاعتقالات بشكل

في مخيم الفارعة للاجئين، مما أسفر عن تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين.

وفي الفترة من 12 إلى 14 ومن 16 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر، نُفذت عمليتان إسرائيليتان واسعتا النطاق في مخيم جنين للاجئين ومخيم طولكرم على التوالي. وشملت العمليتان تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين وضربات إسرائيلية بطائرات مسيرة وعمليات تفتيش. وفي مخيم طولكرم، لحقت أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية جراء جرافات جيش الدفاع الإسرائيلي. وقتل 17 فلسطينيا واعتقل العشرات.

وظلت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية مزرية جدا اقترانا بازدياد الشواغل الاقتصادية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ولم يتمكن نحو 150 000 عامل فلسطيني من الوصول إلى وظائفهم منذ أن فرضت إسرائيل قيودا صارمة على الدخول في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا أزال أشعر بالقلق إزاء اتساع نطاق أثار الحرب في غزة وخطر التصعيد في المنطقة. وقد استمر تبادل إطلاق النار يوميا عبر الخط الأزرق، مع خطر سوء التقدير والتصعيد الذي يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي. ويتحتم عدم جر لبنان إلى حريق إقليمي وعودة الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية، في إطار القرار 1701 (2006).

وفي الوقت نفسه، في البحر الأحمر، استهدف الحوثيون في اليمن العديد من السفن من خلال فرق اقتحام السفن، وكذلك بالطائرات المسيرة المسلحة والقذائف. وألحقت الضربات أضرارا بعدد من السفن، واعترضت قوات بحرية أمريكية وقوات بحرية أخرى في المنطقة سفنا أخرى، مما أثار مخاوف بشأن سلامة الشحن عبر هذا الشريان التجاري الحيوي. وبحسب ما ورد وجهت أربع شركات شحن كبرى سفنها بعدم العبور عبر البحر الأحمر، في حين أبلغ ميناء إيلات الإسرائيلي عن انخفاض بنسبة 80 في المائة في الإيرادات منذ بدء الهجمات.

أنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الدولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وتتوافر لها مقومات البقاء وذات سيادة، تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها، وتعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للواء غوشات.

اللواء غوشات (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن لأعرب عن رأي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

لقد فاجأت أحداث يوم السبت 7 تشرين الأول/أكتوبر الجميع وصدمتهم وروعته، وتداعيات النزاع الذي أثارته لا تزال تتزايد في المنطقة. وبما أن هيئة الأمم المتحدة ليس لها وجود في غزة أو جنوب إسرائيل أو حولهما، فإن أفراد الهيئة لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالمراقبة المباشرة للأحداث التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر أو التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين. لكن تلك الأحداث أثرت بالتأكيد على عملياتنا والديناميات الإقليمية.

يعود تاريخ هيئة الأمم المتحدة إلى 75 عاماً. وفي 29 أيار/مايو 1948، دعا المجلس إلى وقف الأعمال القتالية في فلسطين، بموجب القرار 50 (1948). وكان من المقرر أن يشرف على هذه الهدنة وسيط تابع للأمم المتحدة، يساعده فريق من المراقبين العسكريين، الذي أصبح يعرف باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي أول بعثة لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة.

وفي عام 1949، وبتوقيع اتفاقات الهدنة الأربعة - واحدة بين إسرائيل وكل من جيرانها العرب، الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر - أعلن المجلس اكتمال دور الوسيط ونقل دور الإشراف على تنفيذ اتفاقات الهدنة إلى رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك، كلفت هيئة الأمم المتحدة بمساعدة الطرفين في تطبيق الاتفاقات ومراعاتها، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية

كبير. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه تماماً من أجل حماية الأرواح.

إنني أشعر بالقلق إزاء الهجمات القاتلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، والفلسطينيون ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل. ويجب محاسبة جميع مرتكبي العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وأشعر بالفزع إزاء الحالات العديدة التي قام فيها المسؤولون بتمجيد العنف وتشجيع قتل المدنيين. إن هذا الخطاب بغض ويجب أن يرفضه بوضوح القادة من جميع الأطراف. ويقع على عاتق القادة التزام بالإدانة الواضحة والصرحة لأعمال الإرهاب والعنف التي ترتكب بشكل مباشر ضد المدنيين.

ولا أزال أشعر بقلق عميق من التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم ويعرّض للخطر إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة تنشأ في المستقبل وتتوفر لها مقومات البقاء. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً.

لقد شكلت هذه الحرب، مرة أخرى، تذكيراً مدمراً ومأساوياً بأن لا بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل القضايا الأساسية المسببة للنزاع. ومن الأهمية بمكان في هذا المنعطف الهام تمكين الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره المؤدي إلى تحقيق حل الدولتين. وأحث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة على العمل معاً لتحقيق ذلك الهدف. وقد بدأت بالفعل جهود الأمم المتحدة لدعم ذلك الهدف من خلال مشاورات نشطة في المنطقة. ويجب أن يستمر عملنا.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع، متشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، سعياً إلى تحقيق حل

محسوبة. وكجزء من العمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، يشجع ذلك الوجود الدولي الطرفين على ضبط النفس في أنشطتهما الحركية. وتشكل مراقباتنا العسكرية الإناث عنصراً أساسياً في التواصل مع النساء والأطفال المحليين في جميع أنحاء المنطقة التي تنتشر فيها هيئة مراقبة الهدنة، بالنظر إلى النسبة المئوية المثالية للضابطات التي تبلغ 22 في المائة في البعثة. وتشمل مهام الاتصال اليومية للمراقبين العسكريين التابعين للهيئة التواصل مع السكان المحليين والزعماء المحليين والقادة العسكريين. وفي ذلك الصدد، أود أن أضيف أن وجودهم خلال التوترات الحالية في جنوب لبنان يطمئن السكان المحليين.

وبالتوازي مع عمل المراقبين العسكريين على خطوط وقف إطلاق النار، تحتفظ هيئة مراقبة الهدنة بمكاتب اتصال في القاهرة وببيروت ودمشق، وكذلك في القدس من أجل الأردن وإسرائيل. إن ولاية الاتصال الإقليمية للهيئة تتيح للبعثة تحليل ومعالجة المسائل المعقدة، ولا سيما تلك التي لا تغطيها البعثات الأخرى العاملة في المنطقة، سواء كانت بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة. كما تسمح لنا بأن نكون على اتصال مباشر مع الأطراف الخمسة - التي أود أن أشدد على أنها اتصالات جيدة جداً مع جميع الأطراف الخمسة - وأن ننقل الرسائل ونضع تدابير تكتيكية لبناء الثقة. وقد فعلت ذلك مرات عديدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي كل عاصمة زرتها من عواصم البلدان الخمسة المضيفة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، شاركتنا السلطات وجهات نظرها بشأن الحالة الإقليمية، وكذلك بشأن وقف إطلاق النار الذي تشارك فيه الهيئة من خلال فريق مراقبي لبنان وفريق مراقبي الجولان.

فعلى سبيل المثال، في منطقة الخط الأزرق، أبلغني مسؤولون من كل من إسرائيل ولبنان باستعدادهم لتحسين الأمن وتنفيذ القرار 1701 (2006). وفيما يتعلق بالجولان، ذكرت لي كل من إسرائيل وسورية رغبتهما القوية في الإبقاء على الهدنة. كما شاطروا شواغلهم وتوقعاتهم بشأن نظام حفظ السلام. وعلى هذا الأساس، تشاطرت بالطبع تلك الرسائل مع الطرفين وزملائي المعنيين في الأمم المتحدة،

للحالة في فلسطين في المستقبل. ولا تزال تلك الولاية المؤلفة من جزأين تشكل الأساس لوجود هيئة الأمم المتحدة حتى يومنا هذا، ويتم إنجازها من خلال، أولاً، نشر مراقبين عسكريين خبراء للحفاظ على وقف إطلاق النار غير المشروط، وثانياً، الحفاظ على اتصال إقليمي قوي مع الدول المضيفة.

وعلى الصعيد العملي، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، وقع العديد من انتهاكات وقف إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان، وفي الجولان بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. واتخذ المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة، الذين يشكلون فريق مراقبي لبنان وفريق مراقبي الجولان، تحت السيطرة العملية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على التوالي، تدابير أمنية مناسبة ومكيفة. وهي تواصل الاضطلاع بالدور الحاسم المتمثل في ضمان الإبلاغ العسكري الدقيق والمراقبة والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار وعمليات التفتيش في الجولان. كما أنها تقدم تقاريرها لتمكين الاتصال مع الأطراف، بما في ذلك لغرض تخفيف حدة التوترات.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شملت إجراءات التكيّف أساساً اللوجستيات والأمن وتناوب الموظفين ونشرهم. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أغلقت نقاط العبور العسكرية بين إسرائيل ولبنان التي تستخدمها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وكذلك بين منطقة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل ومنطقة الجولان التي تسيطر عليها سورية. وبالمثل، أغلقت نقاط الدخول إلى مراكز المراقبة المغلقة، الواقعة خلف السياج التقني لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجولان، مما أعاق عمليات التناوب والدعم اللوجستي. ومن خلال الحوار البناء مع الأطراف، تمكنت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من توفير الحد الأدنى من الدعم والأمن المطلوبين للمراقبين العسكريين المنشورين.

وفي جنوب لبنان، حيث لوحظ نمط تصعيدي واضح، لا يزال المراقبون العسكريون التابعون لهيئة مراقبة الهدنة في فريق مراقبي لبنان يقومون بدوريات على الخط الأزرق كل يوم، مجازفين بمخاطر

سواء؛ وأن لإسرائيل الحق في حماية شعبها من الإرهاب؛ وأن الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الحوثيون، يجب ألا تستغل النزاع وتوسع نطاقه؛ وأنه يجب دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 422 مليون دولار لنداءاتها لعام 2023 لتحقيق هذه الغاية؛ وأنه يجب علينا جميعاً، في نهاية المطاف، أن نعمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي يشكل الأساس الوحيد لسلام مستدام حقاً.

وبطبيعة الحال، وكما أبرز المنسق الخاص فينسلاند، فإن الأحداث التي وقعت في الضفة الغربية خلال العام الماضي قد أبعدتنا أكثر عن ذلك الواقع. ويشمل ذلك البناء الجاري للمستوطنات في الضفة الغربية، مما يقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية. ويشمل ذلك تصاعداً حاداً ومقلقاً في عنف المستوطنين، خاصة لأن عام 2023، حتى قبل هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2005.

وتدين الولايات المتحدة تلك الهجمات العنيفة. ونعتقد أنه يجب محاسبة الجناة. وكما أعلن الوزير بليكن في وقت سابق من هذا الشهر، سنواصل إصدار حظر على التأشيرات للأفراد المتطرفين الذين قوضوا السلام والأمن والاستقرار في الضفة الغربية. وقد نفذنا بالفعل تلك السياسة لعشرات الأفراد وأسرههم. وقد أكدنا مراراً وتكراراً للحكومة الإسرائيلية أنه يجب عليها أيضاً أن تفعل المزيد للتحقيق في العنف ومحاسبة المستوطنين المتطرفين الذين ارتكبوه. وأكثر من ذلك، يجب على المسؤولين الإسرائيليين ألا يؤججوا نيران العنف بخطاب تحريضي وغير إنساني - لأننا رأينا السبل التي يكون فيها للكلمات عواقب، لا في الضفة الغربية فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وعلى مدى الشهرين الماضيين، شهدنا ارتفاعاً حاداً في معاداة السامية وكرهية الإسلام، سواء على الإنترنت أو في مجتمعاتنا، بما في ذلك في محيطنا هنا في مدينة نيويورك، حيث واجه بائع طعام حلال على بعد بضعة شوارع إلى الشمال من هنا مضايقات حقيرة ومتعصبة، وحيث تعرض رجل يهودي للضرب المبرح أمام منزل عائلته على الضفة

لأن ذلك يُسهم في الجهد الشامل الذي تبذله الأمم المتحدة من أجل السلام في المنطقة. وخلال المباحثات، حاولت بشكل منهجي نزع فتيل المواقف التي يُحتمل أن تكون خطيرة، وتوضيح المواقف، وطمأنة محاورتي بأنني سأنقل رسائلهم. وقد لقي ذلك دائماً قبولاً حسناً من الطرفين.

وفي الختام، تواصل الهيئة الاضطلاع بولايتها الإقليمية. ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى أن الهيئة بعثة نابضة بالحياة من النساء والرجال - الوطنيين والدوليين، العسكريين والمدنيين - الذين يظلون مخلصين لمفهوم بعثة مراقبين عسكريين غير مسلحة تعمل بموافقة الأطراف الخمسة. ومع تطور الحالة الإقليمية، سنواصل الإسهام في التوصل إلى حل شامل وعادل وسلمي للحالة في الشرق الأوسط، بما يتسق مع الولايات التي أناطها بنا المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر اللواء غوشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند ورئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، اللواء غوشا، على إحاطتهما.

خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية، تشاطرنا العديد من أفكارنا بشأن هذا الموضوع، وسيكون لدينا المزيد لنقوله في وقت لاحق من اليوم. ولكن في الوقت الراهن، هناك بضعة أمور تستحق التكرار: أن الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر يجب أن تدان؛ وأنه يجب علينا السعي لتحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي المروع الذي ارتكبه حماس في ذلك اليوم وبعده؛ وأن الإسرائيليين ما زالوا يواجهون وابلأ من الصواريخ حتى يومنا هذا - إطلاق حماس للصواريخ من البنية التحتية المدنية في غزة على المدنيين في إسرائيل؛ وأنه يجب حماية المدنيين؛ وأن المساعدات الإنسانية يجب أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها؛ وأنه يجب عدم السماح لحماس بالسيطرة على غزة، من أجل سلامة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد

بمجرد إطلاق سراح الرهائن. ومن أجل جميع الذين عانوا في إسرائيل وغزة والضفة الغربية وحول العالم، دعونا نعمل بحسن نية لإنهاء دورة العنف هذه وزرع بذور السلام الدائم.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على المعلومات المستكملة التي قدمها، وأشكر اللواء غوشات على تشاطره المعلومات معنا بشأن الأنشطة القيمة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

تعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة. ففي أعقاب استئناف القتال بعد انهيار الهدنة الإنسانية، أدت الغارات الجوية والعمليات البرية، ولا سيما في جنوب قطاع غزة، إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين. ويقترب العدد الإجمالي للقتلى في غزة من 20 000، وتفيد التقارير بأن ثلثي الضحايا هم من النساء والأطفال. وهذا يجب أن يتوقف.

إن مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مكتظة بالفلسطينيين المشردين، والجوع يزداد بشكل مثير للقلق، والأمراض المعدية تنتشر بسرعة. وكما قال المفوض العام للأونروا لازاريني، في كل مكان تذهب إليه، تجد الناس يائسين وجائعين ومرعوبين.

من الأهمية بمكان أن تنقيد إسرائيل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بغية الحيلولة دون إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية الأساسية. وتدعو اليابان أيضا جميع الأطراف إلى العمل بإخلاص على أساس القرار 2712 (2023).

إن حجم المساعدات التي تمر عبر رفح ليس كافيا للبتة. ونلاحظ فتح المعبر الحدودي عند كرم أبو سالم أخيرا أمام إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى غزة. وسيكون ذلك شريان حياة حاسما للكثيرين، ولكنه، كما سمعنا من المنسق الخاص، لا يزال أقل مما هو مطلوب.

أما خارج غزة، فلا يزال هناك خطر حقيقي من حدوث تداعيات إقليمية. فالاشتباكات المستمرة على الحدود الشمالية لإسرائيل يمكن،

الأخرى من النهر في بروكلين. إن الخطاب مهم، وعلينا أن نعمل المزيد لمنع هذا التجريد الخطير من الإنسانية.

وهناك موضوعان آخران أود أن أتناولهما اليوم.

الأول هو ما يواجه أولئك الذين يغطون الأخبار في المنطقة، لأن الصحفيين اليوم لا يشهدون ما يحدث وحسب. إنهم يختبرون ذلك - كل ذلك.

لقد فقد العشرات أفراد أسرهم، بمن فيهم وائل الدحود مراسل الجزيرة، الذي أصيب هو نفسه الأسبوع الماضي. ونزح آخرون من منازلهم أو أصيبوا بجروح خطيرة أثناء العمل. وقتل عدد كبير جدا، مما يجعل هذه الفترة هي الأكثر دموية في ذاكرة الصحفيين. وثمة دعوات قليلة أكثر نبلا من قول الحقيقة. فكلما تغير القلوب والعقول وتدفع الناس إلى العمل. وفي هذه اللحظة، يجب بذل المزيد من الجهود لحمايتهم.

والملاحظة الأخيرة التي أريد أن أنهي بها بياني تتعلق بالرهائن. في وقت سابق من هذا الأسبوع، التقت بعثتنا بشباب إسرائيليين لا يزال أحبواهم محتجزين في غزة. لقد جاءوا إلينا ليتشاطروا قصص أحبائهم، ووعدهم بأن نروي تلك القصص للمجلس، للعالم. سمعنا من عميت وميخائيل ليفي، اللذين اختطفتهما حماس شقيقتهم نعمة. لقد شاهد الكثيرون منا مقطع فيديو لإجبارها على ركوب سيارة جيب تحت تهديد السلاح، ويدها مقيدتان وسروالها ملطخ بالدماء. لكن ما لا يعرفه الكثير منا هو قصة نعمة - حقيقة أنها كانت ناشطة سلام أقامت علاقات مع الفلسطينيين في محاولة لرسم مستقبل أكثر إشراقا. كانت تحلم بأن تكون دبلوماسية، وربما تجلس في هذه القاعة. نفتقد ابتسامتها كل يوم. وسنواصل مشاركة قصة نعمة - وقصة كل رهينة - حتى يعودوا إلى الوطن، وحتى يتمكن عميت وميخائيل من احتضان أختهما مرة أخرى.

يجب أن نتفهم الشعور بالحسرة لدى جميع الأطراف وكل من تعطلت حياتهم ودمرتهم بسبب نزاع بدأتها حماس، واستأنفته حماس بعد هدنة إنسانية دامت أسبوعا، نزاع يمكن أن تنهيه حماس مرة أخرى

القانون الدولي وتوسعت، بلا هوادة وبدون عائق، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تحد لسلطة المجلس. ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة في تشريد الفلسطينيين من ديارهم نتيجة للأنشطة الاستيطانية، التي ازدادت سوءا بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد إسرائيل، فضلا عن تكثيف عنف المستوطنين في الضفة الغربية. لقد كان عنف الدولة يتزايد وليس فقط في غزة. فقد توسعت عمليات الهدم وأوامر الإخلاء وغيرها من أنواع الهجمات ضد الفلسطينيين وأسره في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وينكرنا آخر تقرير للأمم العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016) بخطورة الحالة، بما في ذلك الأعداد المروعة للضحايا ومقدار الدمار الذي سببته الحرب. أما المستويات غير المسبوقة من العنف والدمار في منطقة تتسم بالفعل بعدم استقرار خطير فقد أنتجت في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير أكثر السجلات دموية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين في تاريخ هذا النزاع الذي دام 75 عاما.

كما حذرنا مسؤولو الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام، من الانهيار الوشيك للنظام الإنساني في غزة، بسبب العمليات العسكرية التي تعرض للخطر سلامة العاملين في المجال الإنساني، والقرارات الرامية إلى الحد من تدفق المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. لقد أسهم فشلنا في الاستجابة لندائهم طلبا للمساعدة من خلال وقف لإطلاق النار وزيادة المعونة الإنسانية في زيادة الخسائر في أرواح الأبرياء.

وما فتئ المجلس، من خلال تباطؤه في اتخاذ إجراء، يتغاضى عن هذه الحلقة التي لا تنتهي من العنف والخروج على القانون لفترة طويلة جدا. وأسفر عجزنا - لا عن اتخاذ قرارات مجددة فحسب، بل وعن إنفاذ القرارات التي أُتخذت بالفعل - عن انطباع بأن القانون الوحيد المهم في الشرق الأوسط هو قانون الأقوى.

إن هذه الحالة ليست في مصلحة أحد. على العكس، فإنها لا تولد سوى المزيد من العنف والغضب. وتشجع أيضا على ازدياد القانون وعدم الثقة في قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بوعده وفي

مع أي سوء تقدير، أن تتصاعد بسهولة. ويتسبب إطلاق القذائف والهجمات على السفن من قبل الحوثيين في تعطل كبير لحركة الشحن العالمي ويهدد الأمن البحري في المنطقة. ومما يثير القلق بشكل خاص وضع السفينة التجارية غالاكسي ليدر، وهي سفينة تديرها شركة يابانية تم الاستيلاء عليها واحتجزها الحوثيون مع طاقمها متعدد الجنسيات، منذ شهر تقريبا. ونحث الحوثيين بشدة على الإفراج الفوري وغير المشروط عن السفينة وطاقمها.

وفي غضون ذلك، نلاحظ بقلق في الضفة الغربية تصاعد عنف المستوطنين والهجمات التي يشنها الفلسطينيون على الإسرائيليين، مما يوجب الوضع. وتدعو اليابان إسرائيل مرة أخرى إلى الامتناع عن المضي قدما في الأنشطة الاستيطانية، التي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، يجب أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لتخفيف المعاناة في غزة على وجه السرعة وإنهاء هذه المأساة. فلم يعد بإمكاننا تجاهل الأسباب الجذرية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده. يجب أن تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب أن نستمع إلى النداءات من جميع أنحاء العالم التي ترغب في رؤية تلك التطلعات تتحقق بشكل كامل وحاسم. ببساطة لا يوجد بديل، وقد حان الوقت للعمل الآن.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه أنا أيضا بالشكر للمنسق الخاص وينسلاند واللواء غوشات على إحاطتهما.

تأسف البرازيل بشدة لاستمرار تجاهل القرار 2334 (2016)، وهي حقيقة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الاتجاهات السلبية التي تعرض الحل القائم على وجود دولتين للخطر. وللأسف، هذا هو الحال بالنسبة لكل قرار اعتمده مجلس الأمن تقريبا فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني - ناهيك عن القرارات التي استخدمت ببساطة حق النقض ضدها.

بينما يتابع العالم بذهول وعجز الخسائر البشرية المروعة للحرب المستمرة في غزة، استمرت الأنشطة الاستيطانية التي تتعارض مع

قياسية مخيفة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، ازداد العنف، ووفقا للأمم المتحدة، قُتل أكثر من 250 فلسطينيا، ربعهم من الأطفال. ولقى أكثر من ثلثهم حتفهم خلال العمليات الإسرائيلية، بما في ذلك الغارات الجوية والتوغلات، ولا سيما في مخيمات طولكرم وجنين وبلاطة.

وتدعو سويسرا إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي خلال هذه العمليات. وعلى وجه الخصوص، يجب الوفاء بمعياري الضرورة والتناسب لدى استخدام القوة، مع حماية حق كل فرد في الحياة والأمان على شخصه.

وندين أيضا أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي تعزز البيئة القسرية السائدة في الضفة الغربية، والتي أدت إلى مقتل العديد من الفلسطينيين وأجبرت أكثر من ألف مدني على النزوح ودمرت البنية التحتية الأساسية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهذا التصعيد في العنف غير مقبول.

وتذكر سويسرا بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية السكان المدنيين. وفي بيئة من الإفلات شبه الكامل من العقاب، يجب إجراء تحقيقات مستقلة في جميع انتهاكات القانون الدولي من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، على النحو المذكور في القرار 2334 (2016). ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها إحداث تغييرات دائمة في الأرض الفلسطينية.

وفي غزة اليوم، لا تحظى حماية المدنيين بالاحترام، ولا تزال المساعدات غير كافية. ولا بد من زيادة المعونة، وفهم أهميتها، وقبل كل شيء، يجب استيفاء الشروط اللازمة لتوزيعها بفعالية في جميع أنحاء قطاع غزة. ونرحب بافتتاح معبر كرم أبو سالم ونتوقع أن يتيح دخول السلع الإنسانية والتجارية عبر مجموعة متنوعة من طرق الوصول.

التزامه بحل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل ودولة فلسطين التي تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دوليا.

ويتطلب واجبا الجماعي المتمثل في النهوض بسلام دائم في الشرق الأوسط منا الآن أن نكفل احترام جميع أطراف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني للقانون الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وإيصال المعونة الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ككل، من خلال تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة، بما في ذلك عن طريق وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 واحترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند واللواء باتريك غوشا على مشاركتها في هذه الجلسة. ونشكرهما على جهودهما الكبيرة لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والاتصال بجميع الجهات الفاعلة الإقليمية لتجنب التصعيد الإقليمي.

كما يشير آخر تقرير للأمم العام (S/2023/458)، يدين القرار 2334 (2016) "جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير"، فضلا عن التحريض على العنف. ومن هذا المنطلق، أدانت سويسرا الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ودعت منذ ذلك الحين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. كما يدين الأمين العام بشدة في تقريره تلك الأعمال الإرهابية، بما في ذلك أخذ الرهائن والعنف الجنسي، التي ارتكبت أثناء هجمات حماس.

ومنذ ذلك الحين، فقد آلاف المدنيين في إسرائيل وكثيرون غيرهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة أرواحهم بشكل مأساوي. ولا يزال خطر امتداد النزاع إقليميا حقيقيا، كما يتضح من التوترات المتزايدة على جانبي الخط الأزرق.

والحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تبرهن أيضا على ذلك. وكان عدد الوفيات بين المدنيين هناك قد بلغ بالفعل أرقاما

حدة التوترات. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى إيجاد حل عادل وسلمي لهذا النزاع الذي طال أمده.

ونشعر بقلق شديد إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة. وقد أدى النزاع الدائر بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة إلى تفاقم الوضع، مخلفا آلاف الأشخاص في حاجة ماسة. وموزامبيق، إذ تترك الحالة على أرض الواقع، تقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي للنهوض بعملية السلام.

ولذلك، نرحب بالمبادرات المتعددة، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي استضافها الأردن ومصر وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والقادة المسلمون والعرب ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة الراهنة.

ومن المهم بنفس القدر إظهار كلا الطرفين لحسن النية. ومن هذا المنطلق، يكتسي الإفراج الفوري عن الرهائن أهمية قصوى. فلنعمل بشكل جماعي من أجل هدنة إنسانية ووقف تصعيد النزاع من أجل حماية الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

ونظرا للحالة المزرية، ندعو إلى التنفيذ الفوري للقرار 2712 (2023) لكفالة إيصال السلع والخدمات الحيوية في الوقت المناسب من أجل رفاه المدنيين وحمايتهم، ولا سيما النساء والأطفال. وهناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتحسينها. إن الأرواح عرضة للخطر، وعلينا واجب مساعدة الفئات الأضعف، بمن فيها الأطفال والنساء.

ونعتقد أن الوقف الفوري للأعمال القتالية هو وحده الذي يمكن أن يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق وتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى السكان المدنيين اليائسين. ولذلك، تؤيد موزامبيق تأييدا كاملا الاقتراح الداعي إلى قيام الأمين العام بإنشاء آلية رصد للتأكد من الطبيعة الإنسانية لشحنات المعونة الواردة إلى غزة. ونعتقد أن ذلك سيعجل بإيصال المساعدات الإنسانية.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، في ظل وجود خطر حقيقي من انهيار النظام الاجتماعي، نأمل أن يتمكن المجلس من تحمل مسؤوليته والتعبير عن رأيه جهارا دعما للسكان المدنيين المحتاجين في غزة.

وبينما نعترف بحق إسرائيل في ضمان دفاعها وأمنها، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني، خاصة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإدارة الأعمال القتالية، ولا سيما احترام مبادئ التناسب والتمييز والحيلة في جميع الظروف.

ويجب أن ندعم أي عملية تعزز السلام والأمن. والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة الفلسطينية والإسرائيلية ضرورية. وحل الدولتين هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يكفل السلام والاستقرار في المنطقة. ويجب أن نساعد على إعادة بناء ذلك الأساس لدولتين ديمقراطيتين - إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها - تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشيد موزامبيق برئاسة إكوادور لعقد جلسة الإحاطة هذه بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن خالص امتناننا لمقدمي الإحاطتين، السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واللواء باتريك غوشا، رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، على إحاطتهما المتبصرتين بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأعربت موزامبيق، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، عن قلقها البالغ إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى وجه التحديد، سلطنا الضوء على عدة مسائل بالغة الأهمية، مثل توسيع المستوطنات والعنف ضد المدنيين والخطاب التحريضي وغيرها من الاستفزازات بين الطرفين. وتشكل كل هذه الأنشطة انتهاكات صارخة بموجب القانون الدولي وتسهم في تفاقم التوترات وتشكل عقبة أمام السلام في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس وأن تعطي الأولوية للحوار وأن تعمل على تخفيف

ثالثاً، كما سمعنا اليوم، ازداد عنف المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية بشكل كبير في الأشهر الأخيرة. ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل ثمانية فلسطينيين على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، من بينهم طفل، ونزح ما لا يقل عن 257 I وسط عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول. ونحن ندين بشدة تلك الأعمال البغيضة التي تقوض آفاق السلام. ونحظر على المسؤولين عن عنف المستوطنين دخول المملكة المتحدة للتأكد من أن بلدنا لا يمكن أن يكون موطناً للأشخاص الذين يرتكبون أعمال التهريب هذه. ويجب على إسرائيل أيضاً أن تفعل المزيد لمحاسبة مرتكبي عنف المستوطنين ووضع حد لهم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية.

وعلاوة على ذلك، نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وموقع القناة السفلى فيها. ونحن واضحون، فتلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتمثل عبء أمام السلام وتهدد الجدوى المادية لحل الدولتين وتحقيقه، وهو ما يجب أن يصبح حقيقة واقعة من أجل كفالة العدالة والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند واللواء غوشات على الإحاطتين اللتين قدماههما للتو. بعد مرور ما يقرب من 80 يوماً على اندلاع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من جديد، يعاني أكثر من مليوني شخص بريء في غزة من كارثة إنسانية غير مسبوقه. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، وبفضل الترتيبات التي اتخذتها حكومتا الإمارات العربية المتحدة ومصر، قمت بزيارة معبري العريش ورفح، مع سفراء عدد من أعضاء مجلس الأمن، وخبرت بشكل مباشر الكارثة الإنسانية في غزة.

لقد بذلت مصر ودول أخرى جهوداً هائلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية على أرض الواقع، لكنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات. فمن ناحية، لا يحصل سكان غزة على الماء، أو الكهرباء، أو الغذاء، أو الوقود، أو الدواء؛ إنهم ببساطة يفتقرون إلى الحد الأدنى

إن موقف موزمبيق من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني معروف جيداً وينبع من اقتناعها بأن حل الدولتين لا يزال أساسياً لتحقيق السلام والوثام الدائمين في المنطقة. ويتطلب القيام بذلك جهداً مشتركاً من كلا الطرفين المتنازعين، بدعم من المجتمع الدولي، وفقاً للقرارين 242 (1967) و 2334 (2016). ونحث الطرفين على مواصلة الحوار البناء نحو تحقيق ذلك الهدف مع احترام مبدأ حل الدولتين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): هناك كارثة إنسانية تتكشف في غزة، ولا تظهر أي علامة على انحسار المعاناة الشديدة للمدنيين الفلسطينيين. إن إسرائيل تحسب حساب الرعب الوحشي الذي خلفته هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال حماس تحتجز أكثر من 130 رهينة، وفي هذا الصباح تحديداً، التقيت بالودي فتاة لا تزال محتجزة كرهينة؛ وستبقى كلماتها في ذهني لفترة طويلة.

وكما قال رئيس وزراء بلدي، نحن بحاجة إلى وقف مستدام لإطلاق النار يكسر حلقة العنف. ويجب على حماس أن تتوقف عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن. ويجب أن تتدفق المساعدات إلى غزة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام على أساس حل الدولتين، يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا في سلام وأمن.

ونحن نركز على ثلاثة مجالات.

أولاً، لقد قُتل عدد كبير جداً من المدنيين. ويجب أن تكون إسرائيل محددة الأهداف ودقيقة في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله حماس، وينبغي أن تفعل المزيد للتمييز بما فيه الكفاية بين الإرهابيين والمدنيين. ويجب حماية البنية التحتية المدنية، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وقد وجه رئيس الوزراء ووزير الخارجية تلك الرسالة مراراً وتكراراً إلى إسرائيل، وسنواصل القيام بذلك.

ثانياً، نحن بحاجة إلى مواصلة العمل على زيادة حجم الدعم الإنساني إلى غزة من خلال أكبر عدد ممكن من الطرق المباشرة. ونرحب بالاتفاق على فتح معبر كرم أبو سالم. ونتطلع إلى تنفيذه على وجه السرعة. وعلى إسرائيل أيضاً أن تزيد فوراً من مجموعة المواد الإنسانية المسموح بدخولها إلى غزة.

دون الانهيار التام لاحتتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. لقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا وبأغلبية ساحقة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. ومع ذلك، تواصل إسرائيل قصفها بالقنابل والقذائف. وقد استهدفت المدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس المسيحية ومخيمات اللاجئين مرارا وتكرارا في عمليات عسكرية، ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لمثل هذه الهجمات.

ولا بد من الإشارة إلى أن التسبب في وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين في غزة لن يوفر حلا لإنقاذ الرهائن ولن يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن لأي طرف. ونحث إسرائيل على التراجع عن إجراءاتها فوراً ووقف هجماتها العسكرية العشوائية والعقاب الجماعي ضد سكان غزة.

ثانياً، يجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون خروج الحالة في الضفة الغربية عن نطاق السيطرة. وبينما تتركز أنظار المجتمع الدولي على غزة، فإن العنف الذي يرتكبه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون في الضفة الغربية يشتد. وتجري عمليات لتفتيش الفلسطينيين والقبض عليهم وتُشن هجمات ضدهم يومياً بوتيرة وشدة مروعين، وقد أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا الفلسطينيين. والأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي والقرار 2334 (2016) وتواصل تقويض أساس حل الدولتين. ونحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية وكبح عنف المستوطنين بشكل فعال، بغية وضع حد للإفلات من العقاب.

ثالثاً، يجب تنشيط حل الدولتين بأقصى قدر من الإرادة السياسية. ونعتقد أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتسوية القضية الإسرائيلية - الفلسطينية. كما أنه يجسد التوافق الواسع لآراء المجتمع الدولي. والسبب الرئيسي وراء فشل تسوية القضية الإسرائيلية - الفلسطينية منذ فترة طويلة هو على وجه التحديد عدم تنفيذ حل الدولتين.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الرفض العلني مؤخراً لحل الدولتين من جانب بعض القادة السياسيين. وتدعو الصين إلى بذل المزيد من

من الإمدادات اللازمة للبقاء على قيد الحياة. ومن الناحية الأخرى، ينتظر عدد كبير من الشاحنات التي تنقل الإمدادات في طوابير بينما لا يمكن تسليم الإمدادات المكدسة في المستودعات في العريش في الوقت المناسب إلى المحتاجين. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه بسبب القصف الإسرائيلي العشوائي، فإن شبكة الإغاثة الإنسانية التي تضم عدداً من وكالات الأمم المتحدة العاملة في غزة أصبحت على وشك الشلل، ولا يمكن ضمان سلامة وأمن العاملين فيها.

وفي هذا السياق، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة، باسم الدول العربية، نص مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يهدف إلى إزالة الاختناقات أمام إيصال المساعدات الإنسانية والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. وقد أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس بشأن مشروع النص، واستمعت إلى وجهات نظر وآراء وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وحظيت بتأييد أغلبية أعضاء المجلس. وقد انضمت الصين إلى مقدمي مشروع القرار. ونعتقد أنه لا ينبغي لأي بلد أن يكون لديه أي سبب للتردد فيما يتعلق بمشروع القرار هذا. ونحث أعضاء المجلس المعنيين على اعتماد نهج بناء ودعم المجلس في اتخاذ إجراءات فورية مجددة ومنقذة للحياة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قرار دولة الإمارات العربية المتحدة هو مبادرة طارئة لتلبية الاحتياجات العاجلة الفورية الناجمة عن الكارثة الإنسانية الحالية في غزة. وفي مواجهة النزاع الذي طال أمده في غزة والتصعيد في الضفة الغربية، يجب على المجلس أن يواصل أداء دوره الواجب وأن يتخذ إجراءات لتحقيق وقف لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية في وقت مبكر من أجل استعادة السلام الإقليمي ودعم الإنصاف والعدالة.

أولاً، يظل تحقيق وقف إطلاق النار هو الشرط المسبق الرئيسي. إن وقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمنع سقوط المزيد من الضحايا بين المدنيين، بما في ذلك بين الرهائن. ووقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمنع النزاع الإقليمي من الخروج عن نطاق السيطرة. ووقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يحول

عدد القتلى في صفوف موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمر غير مقبول على الإطلاق. كما أن الهجمات على المواقع الدينية والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء داخلها غير مقبولة، كما هو الحال بالنسبة لعدد الصحفيين الذين قتلوا في النزاع.

وتشدد مالطة على أن الوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية أصبح الآن ضرورة حتمية لكفالة توفير الحماية اللازمة للمدنيين وتخفيف حدة النزاع.

وما زلنا ندين بشدة الهجوم الإرهابي غير المبرر الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما أن إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي وأعمال العنف الجنسي أمر يستحق الإدانة بنفس القدر. ونكرر دعوتنا إلى حماس للإفراج عن الرهائن المتبقين فوراً ودون شروط، وفقاً للقرار 2712 (2023). ونشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى السماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول إلى الرهائن المتبقين ما داموا محتجزين.

لا يزال عدد كبير جداً من النساء والأطفال، على كلا الجانبين، يعانون ظلماً من عواقب النزاع. فقد تعرض الأطفال للاختطاف وهم يُقتلون ويُشوهون بمعدلات مذهلة. ويواجهون مخاطر متزايدة من سوء التغذية والأمراض الشديدة والجفاف والصدمات النفسية. ولا جدال في أنهم يستحقون حمايتنا. ونشيد بموظفي اليونيسف وشركائهم لتقديمهم المساعدات المنقذة للحياة والدعم النفسي والاجتماعي لجميع الأطفال، ولا سيما داخل غزة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ونشدد أيضاً على أن الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية أمرٌ لا مبرر له. ويجب عدم السماح بارتكاب هذه الأعمال في مآمن من العقاب.

إن المستوطنات وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين انتهاكٌ للقانون الدولي والقرار 2334 (2016). وهي أعمال تشكل عقبة أمام السلام وتؤجج التوترات وتهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة

الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لإعادة تأكيد الالتزام بحل الدولتين وتنشيط الآفاق السياسية لهذا الحل واستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل. ومما لا شك فيه أن أي حل لقضية فلسطين ينبغي أن يحترم إرادة الشعب الفلسطيني والشواغل المشروعة لبلدان المنطقة وينبغي ألا يحدد عن الاتجاه الأساسي لحل الدولتين.

وتدعو الصين إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يكون أوسع حجماً ونطاقاً وأثراً وإلى صياغة جدول زمني وخريطة طريق، بحيث يمكن حقا تحقيق حل الدولتين.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على تقريره عن تنفيذ القرار 2334 (2016). كما أشكر اللواء باتريك غوشا على إحاطته.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا القرار في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9425)، تدهورت الحالة على جميع الجبهات. لقد شهدنا نطاقاً لم يسبق له مثيل من الموت والدمار في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، ومما لا شك فيه أن عواقبه سيظل أثرها قائماً لسنوات. وفي هذا العام، تصاعد العنف المميت ضد المدنيين في المنطقة، بما في ذلك أعمال الإرهاب، تصاعداً حاداً. وأبعدتنا دورة العنف التي لا هوادة فيها عن أي آفاق سياسية أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. ومن الواضح بشكل مؤلم أن النزاع في غزة يلحق بالسكان خسائر تفوق التصور. لقد قُتل وشُرد عددٌ مروع من المدنيين. ولا يزال عدد هائل من الأشخاص الآخرين يواجهون الحرمان من الضروريات الأساسية.

وتشدد مالطة على أن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية. وجميع الأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وهناك حاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في المعونة الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك من خلال فتح المزيد من نقاط المعابر. ويجب أن يحدث ذلك جنباً إلى جنب مع ضمانات لسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك أماكن عملهم. وارتفاع

الإسرائيليين حتى هم من بين ضحايا الأعمال الإسرائيلية العشوائية. أضف إلى ذلك الحصار الكامل المفروض على غزة، بما في ذلك انقطاع الاتصالات والقيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية. وهناك نقص حاد في المياه والوقود والأدوية في قطاع غزة. والنظام العام على شفا الانهيار.

ويؤكد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس أنه لا يوجد أحد آمن في غزة. ومن بين المرافق الصحية البالغ عددها 36 مرفقا، كانت ثمانية فقط، في ما زُعم، تعمل جزئيا حتى وقت قريب، ولكن بدون ماء أو كهرباء. وتكشف الخسائر في الموظفين أيضا، بمنتهى الوضوح، ما يحدث في غزة. فقد قتل موظفون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، مع عائلات بأكملها، بما في ذلك الأطفال الرضع. وتعرض نحو 90 مرفقا من مرافق الأمم المتحدة لهجمات، بعضها لهجمات متكررة، وقتل 133 من موظفي الأمم المتحدة. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، هذه أكبر خسارة في الأرواح في تاريخ الأمم المتحدة. وقد اعترف رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارتين غريفيث، بأن الكارثة التي تحدث في القطاع هي أسوأ ما شهده على الإطلاق، لا سيما وأن الناس قد تقطعت بهم السبل وأن الهدف المعلن المتمثل في تدمير حماس لم يكن قابلا للتحقيق.

ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، ألفت إسرائيل حوالي 29 000 قنبلة على غزة، ما يعادل عدد القذائف التي ألقتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى طيلة مدة العدوان العسكري على العراق في عام 2003. وقد تلقينا تقارير مروعة من بطيركية القدس لثلاثين تفيد بأنه في 16 كانون الأول/ديسمبر، وفي أبرشية العائلة المقدسة في غزة التي لجأت إليها معظم الأسر المسيحية منذ بداية الحرب، قتل قناص من قوات الدفاع الإسرائيلية امرأتين مسيحيتين أثناء توجيههما إلى الدير. وأصيب سبعة أشخاص آخرين أثناء محاولة حماية أحبائهم في حرم الكنيسة. ووفقا لروايات الشهود، لم يصدر أي إنذار أو إخطار بذلك. وفي اليوم نفسه، شنت إسرائيل غارة جوية على بيت راهبات الأم تيريزا التابع لحرم الكنيسة والمصنف كمكان للعبادة منذ بداية التصعيد.

ومتصلة الأراضي. ونؤكد من جديد معارضتنا الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها الرامية إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لمنع التصعيد الإقليمي وإعادة إطلاق مفاوضات ذات مصداقية واستئناف التعاون بين الطرفين. ولا يمكن إتاحة أفق سياسي مجد ما لم نكفل للسلطة الفلسطينية الاستقرار المالي والدعم اللذين تحتاج إليهما.

تؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

إن بذل المجتمع الدولي جهودا مجدية لدفع مساعي السلام قدما، مع جعل أصحاب المصلحة الإقليميين في طليعة أي مداوات ومعالجة المسائل الأساسية للنزاع، لم يكن قط أكثر أهمية. ولا يمكننا العودة إلى الوضع الراهن الذي لا يمكن تحمله. ويجب أن يتوقف العنف والمعاناة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور فينسلاند ورئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ورئيس أركانها، اللواء غوشا، على تقييمهما للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تُرتكب منذ شهرين ونصف الشهر مذابح لم يسبق لها مثيل من حيث الخسائر البشرية.

انقضت 10 أيام منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9499)، في 8 كانون الأول/ديسمبر، ومنذ ذلك الوقت، ازداد عدد الضحايا بشكل أكبر. ومنذ بداية العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، قتل نحو 19 000 شخص وكان 70 في المائة من الضحايا من النساء والأطفال، وأصبح 90 في المائة من سكان قطاع غزة - أي قرابة مليوني نسمة - نازحين داخليا. بل إن الرهائن

وينبغي أن يكون واضحا للجميع الآن أن تعطيل الجهود الجماعية للأمم المتحدة ليس نتيجة لأي مشكلة مؤسسية موضوعية، بل إنه نتيجة الطموحات العنيدة والأناية للقيادة الأمريكية فقط. وليس من قبيل المبالغة القول إن هناك توافقا عالميا في الآراء بشأن الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. والدولة الوحيدة، في ما خلا إسرائيل، التي تعارض ذلك وتضع نفسها في مواجهة المجتمع الدولي بأسره هي الولايات المتحدة.

منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت سياسة واشنطن في المنطقة إلى مأزق استراتيجي. ولا يمكن اعتبار هجوم حماس غير المبرر، والذي لا يمكن أن يكون له مبرر، منفصلا ومتمايزا عن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لبناء المستوطنات وتوسيعها على الأرض الفلسطينية، أو عن سياسة الولايات المتحدة الفاشلة التي تتجاهل القضية الفلسطينية والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم. وتقوض هذه الأفعال الأساس القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حل الدولتين. وبتشجيع من واشنطن، خربت إسرائيل منذ أكثر من عقد قرارات مجلس الأمن التي تعد بإقامة دولة للفلسطينيين، على خلفية من التوسع الاستيطاني غير القانوني والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية واستمرار الحصار الطويل الأمد المفروض على غزة، مما أدى إلى نشأة أجيال من سكان غزة في عزلة تامة.

إن موقف الاتحاد الروسي ثابت. نحن نقدر علاقاتنا التاريخية الوثيقة مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وندين الأعمال الإرهابية من أي نوع والاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو إلى وقف الأعمال العدائية في غزة وسلامة المدنيين وإطلاق سراح المحتجزين.

وفي الوقت نفسه، لقد حافظنا دوما على موقفنا المؤيد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. ويستند نهجنا إلى الإطار القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتتواصل هذه الهجمات بينما يستعد الجميع لاحتفالات عيد الميلاد في 25 كانون الأول/ديسمبر.

وتخبو أحداث الضفة الغربية في وسائل الإعلام أمام هول الكارثة في غزة الناجمة عن أعمال إسرائيل، ولكن العنف مستعر هناك أيضا. فتواصل القوات المسلحة الإسرائيلية غاراتها المسلحة، بينما تستمر الهجمات الوحشية التي يشنها مستوطنون إسرائيليون. وقتل خمسة فلسطينيين في مخيم نور شمس للاجئين خلال الساعات الـ 24 الماضية وحدها نتيجة غارة عسكرية إسرائيلية. وفي اليوم السابق، أي في 18 كانون الأول/ديسمبر، قتل فلسطيني آخر في الساعة عشرة من عمره في مخيم الفارعة، مما يرفع الحصيلة الإجمالية لضحايا ما يسمى بالعمليات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى 293 على الأقل.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أن إسرائيل منخرطة في تطهير الضفة الغربية منذ فترة طويلة، حتى قبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، من دون أن تكون هناك أي صلة بالتهديد الأمني الإرهابي، وهو الشعار الذي تستخدمه القدس الغربية لتنفيذ عملية غير مسبوقه ضد قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، يستمر هدم منازل الفلسطينية التي لم تحصل على رخص بناء إسرائيلية في الضفة الغربية، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا بالنسبة للسكان المحليين. ولا تزال سياسة الاستيطان غير القانونية في القدس الغربية، بما في ذلك تمويل توسيع المستوطنات الإسرائيلية، مستمرة بلا هوادة. وتوافق السلطات الإسرائيلية على هذه الخطط بالتوازي مع التدمير المنهجي لغزة.

وقد دفع حجم الكارثة الإنسانية في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بالأمين العام إلى استخدام صلاحياته بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار لوقف إراقة الدماء. ومع ذلك، وعلى الرغم من جهود الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس، فقد عرقلت واشنطن جميع مشاريع القرارات المقدمة، وتزود إسرائيل بكميات كبيرة من شتى أنواع الأسلحة التي تستخدم لقتل المدنيين الفلسطينيين، عوضا عن توفير المساعدة للمدنيين.

ويجب علينا، كمجلس، أن نفعل كل ما في وسعنا لإنهاء الأعمال العدائية وإعطاء فرصة للسلام. كما يجب علينا أيضا أن ندرك ونقبل أهمية استئناف عملية السلام المتوقفة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن استئناف عملية السلام سيعزز تدابير بناء الثقة ويوفر حلا سلميا ودائما لقضية فلسطين، على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غانا بمواصلة دعم عملية سلام مجدية توفر، في نهاية المطاف، السبل المحتملة نحو حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الطويل الأمد وضمان أعمال حقوق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين وتطلعاتهم، من أجل ازدهار شعوب منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

السيدة برودهيرست - إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):

أشكر تور فينسلاند واللواء غوشات على إحاطتهما.

إن الحالة الإنسانية الكارثية في غزة ينبغي ألا تتسببنا أن بناء المستوطنات الإسرائيلية مستمر وبوتيرة متسارعة حتى في الضفة الغربية. وتكرر فرنسا إدانتها الشديدة لهذه السياسة غير القانونية بموجب القانون الدولي والتي تتعارض مع العديد من قرارات المجلس، لا سيما القرار 2334 (2016). ونذكر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

ولن تعترف فرنسا أبدا بالضم غير القانوني للأراضي أو بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. ونكرر إدانتنا للقرار الذي اتخذته إسرائيل في 6 كانون الأول/ديسمبر بالإذن ببناء 1 800 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في القدس الشرقية. كما ندين بشدة تدابير نزع الملكية التي أخطرت بها في 10 كانون الأول/ديسمبر بعض الأسر في البلدة القديمة بالقدس. إن تلك القرارات تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء في المستقبل، وتعرض للخطر احتمال التوصل إلى حل الدولتين، القدس عاصمة مشتركة لهما.

ولذلك، فإن الأولوية اليوم هي الإنهاء الفوري للتدابير الانفرادية. وتذكر فرنسا بأن القرار 2334 (2016) يتعلق أيضا بتنفيذ التمييز من

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى تنفيذ الوثيقة الوحيدة التي اعتمدها مجلس الأمن حتى الآن بشأن غزة - القرار 2712 (2023) الذي يتضمن على الأقل، على الرغم من جميع نقاط ضعفه، دعوة ملزمة للطرفين إلى التوصل إلى هدن إنسانية. ويجب أن تكفل الرصد الدولي لتنفيذ قرار المجلس ذاك برعاية الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام على وضع خيارات الرصد ذات الصلة التي ننظر فيها بعناية. ونثق بأن المجلس سيتمكن من اتخاذ قرار في المستقبل القريب بشأن الخيار الذي سيعتمد، من خلال إصدار قرار ذي صلة.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند واللواء باتريك غوشات على إحاطتهما.

ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016) الذي يتناول بعض المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونأسف لأن البيئة الحالية شديدة التدهور في قطاع غزة لا تزال تحجب آفاق تطلعا الجماعي إلى حل الدولتين.

ترسما لإحاطتان اللتان سمعناهما للتو صورة قاتمة فيما يتعلق بحل الدولتين. ونلاحظ أن الإجراءات التي يقوم بها الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء على أرض الواقع تعود بنتائج عكسية على البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط. ونكرر موقفنا بأن العنف لم ينجح كأداة لحل أي نزاع قط - ولن ينجح في النزاع الدائر.

ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء الحالة الإنسانية المروعة في قطاع غزة وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يبدو أنها تتدهور يوما بعد يوم مع استمرار الحرب. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى حماية أرواح جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونرحب ببادرة الحكومة الإسرائيلية بفتح معبرها الحدودي عند كرم أبو سالم لإيصال المساعدات والإمدادات الإنسانية مباشرة إلى العدد المتزايد باستمرار من النازحين داخليا في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ومن الضروري استئناف العملية السياسية. ويجب أن نعمل على بناء دولة للشعب الفلسطيني. وللسلطة الفلسطينية دور مركزي في تلك العملية، في الضفة الغربية وكذلك في غزة، التي من المفترض أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية. وتحشد فرنسا جهودها بنشاط في هذا الصدد مع الأطراف ومع جميع شركائنا الإقليميين والدوليين. إن عدم اتخاذ أي إجراء ليس حلاً. وكما رأينا، فإن للنزاع في غزة بالفعل تداعيات في المنطقة.

ومن الضروري تجنب اندلاع حريق إقليمي، كما ذكرت وزيرة خارجيتنا، التي سافرت إلى لبنان أمس. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية. ويتطلب استقرار جنوب لبنان الامتثال الكامل للقرار 1701 (2006) من جانب جميع الأطراف.

وأخيراً، تدين فرنسا بشدة هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وستواصل حشد الجهود للمساهمة في الأمن البحري في المنطقة وضمان حرية الملاحة. ونرحب بإجماع مجلس الأمن على تلك المسألة.

السيدة نغيما دونوغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): نحن ممتنون للمنسق الخاص تور فينسلاند واللواء باتريك غوشات على إحاطتهما المتبصرتين بشأن الحالة في غزة والمنطقة.

لقد قتل أو جرح الكثير من الناس، وأزهقت أرواح كثيرة جداً، وسُرقت مصائر كثيرة جداً باسم حرب لا يمكن كسبها بالعنف. ويبدو أن الحرب المستعرة بين إسرائيل وحماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر - وهي مرحلة جديدة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر منذ عقود - هي الأكثر دموية على الإطلاق لكلا الجانبين. ويجب أن ينتهي حمام الدم.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس والمسؤولية في إدارة عملياتها العسكرية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، تطالب غابون بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وبينما تتدهور الحالة على نطاق غير مسبوق في الميدان، فإن الانقسامات داخل المجلس غير مفهومة على المستوى الإنساني. وفي

قبل الدول بين أراضي إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويكفل الاتحاد الأوروبي، وفقاً لالتزاماته، تطبيقه على نحو صارم.

وندين بشدة العنف الذي يرتكبه المستوطنون المتطرفون في الضفة الغربية، الذين يرهبون المجتمعات المحلية الفلسطينية. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال فوراً، ويجب معاقبة مرتكبيها. وقد أدى عجز إسرائيل عن حماية الفلسطينيين ومحاكمة المستوطنين المتطرفين إلى بيئة من الإفلات شبه التام من العقاب وصل فيها عنف المستوطنين إلى مستويات غير مسبوقة. وهذه الحالة تقوض الأمن في الضفة الغربية والمنطقة وتهدد آفاق السلام الدائم.

وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أشارت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة وسويسرا و 11 دولة أخرى، إلى التزام إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بحماية المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة. ولا يمكننا أن نقبل تلك الانتهاكات التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم وأرضهم، كما ذكرت وزيرة الخارجية الفرنسية، التي زارت إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية هذا الأسبوع. وأعلنت أيضاً أنه سيتم اتخاذ تدابير في هذا الصدد.

ويجب أن نستعيد على وجه الاستعجال أفقا سياسياً لتنفيذ حل الدولتين. وأكدت وزيرة الخارجية الفرنسية من جديد تضامن شعبنا مع الشعب الإسرائيلي والتزامنا بأمنه. وأكرر إدانتنا الشديدة للعنف الجنسي والجنساني الذي ارتكبه حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة جديدة، يجب أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، بغية إطلاق سراح جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس وتزويد سكان غزة بالمعونة التي هم في أمس الحاجة إليها.

ونذكر بضرورة أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً. وتشجب فرنسا مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين وتدين تفجير مبنى سكني أدى إلى مقتل موظف في وزارة أوروبا والخارجية والعديد من المدنيين الآخرين في رفح. ونطالب السلطات الإسرائيلية بالعمل على إلقاء الضوء الكامل على ملابسات ذلك القصف.

نهايتها، ولكن حتى ذلك الحين تعتزم غابون ألا تدخر جهداً فيما يتعلق بإسكات البنادق في الحرب بين إسرائيل وحماس وتجنب اندلاع حريق في جميع أنحاء المنطقة - لأن خطر اندلاع حريق في المنطقة بأسرها حقيقي جداً. ويساورنا القلق إزاء الهجوم الذي شنّه الحوثيون من اليمن على سفينة في البحر الأحمر، بينما لا تزال الحالة بين إسرائيل ولبنان متقلبة كما كانت دائماً. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وندعو أيضاً إلى تنفيذ القرار 2712 (2023)، الذي عزز الكثير من الأمل بهدف إنقاذ الأرواح البشرية، ولا سيما أرواح الأطفال والنساء.

ولن نتوقف أبداً عن التأكيد مجدداً على أن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يجب أن يكون سياسياً ودبلوماسياً، من خلال الحوار والمفاوضات بحسن نية، مع ضمان احترام الشواغل المشروعة لكل طرف. ولذلك يجب أن نكثف جهودنا لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع على أساس حل الدولتين.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند واللواء غوشات على ملاحظتهما.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل أناس أبرياء بوحشية. وجرح الآلاف وقتل الرضع والشباب والناجون من المحرقة. وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب. وأخذ الأبرياء رهائن. وما تبع ذلك يعرفه الجميع ويستمر حتى هذه الساعة. وتشكل هذه الحرب وخسائرها البشرية المروعة مأساة أخرى تضاف إلى العديد من المآسي التي شهدناها في الماضي، حيث ينتهي الأمر بالمدنيين دائماً إلى دفع الثمن الأكبر، وخاصة الأطفال - ضحايا الحروب التي لا يختارونها أبداً والنزاعات التي لا يستطيعون فهمها.

وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، كما فعلنا في كل جلسة.

إن هذا ليس خياراً، بل التزاماً. يجب قتل الإرهابيين، ولكن يجب حماية الأبرياء - الأطفال والمدنيين وأسرتهم والعاملين في المجال

12 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة، خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، بأغلبية ساحقة، قراراً يدعو بصفة خاصة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة (قرار الجمعية العامة دإط - 10/22). وقد صوتت غابون مؤيدة لذلك القرار. ووقف الأعمال القتالية هو في الواقع شرط مسبق لضمان وصول المعونة الإنسانية للسكان المدنيين المحتاجين. وبالمثل، تُشجّع الأطراف على الدخول في حوار بناء لإعادة تنشيط عملية سلام قادرة على تحقيق حل سلمي للنزاع.

إن الوحدة داخل مجلس الأمن أمر حاسم لإنقاذ الأرواح والتوفيق مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أيدت غابون - وستدعم - أي مبادرة ترمي إلى استعادة الأمل في إنقاذ الأرواح البشرية والإسهام في تحسين مصير السكان المدنيين ووقف التصعيد. ومشروع القرار بشأن زيادة المعونة المقدمة إلى غزة ورصدها، الذي نأمل أن نراه يعتمد اليوم، يتيح فرصة خاصة لما يلي.

أولاً، التأكيد مجدداً على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت في عام 1967 وأنه يجب أن يكون جزءاً من الدولة الفلسطينية.

ثانياً، الدعوة إلى وقف عاجل ودائم للأعمال القتالية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق.

ثالثاً، المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، فضلاً عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

رابعاً، المطالبة بتوفير إمدادات الوقود إلى غزة بمستويات تلبي الاحتياجات الإنسانية المطلوبة.

وتؤيد غابون اقتراح الأمين العام بإنشاء آلية لرصد المعونة الإنسانية في غزة. ونلاحظ أيضاً الفتح المؤقت لنقطة عبور في معبر كرم أبو سالم.

إن الحالة خطيرة. ولا يسعنا أن نبقى في حالة من الجمود والتعاس عن العمل. إن فترة عضويتنا في مجلس الأمن تقترب من

الجهود الرامية إلى زيادة المعونة الإنسانية وإنشاء آلية للرصد وجميع الجهود الرامية إلى وقف الأعمال القتالية. ويجب أن نتأكد من وضع آلية تساعد وتيسر وصول المساعدات وتسهيل الوصول إلى الذين يعانون، لا أن نندفع إلى شيء قد يؤدي في نهاية المطاف، على الرغم من النوايا الحسنة، إلى إحداث أثر معاكس، خاصة بالنسبة لأولئك الموجودين على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار فتح معبر كرم أبو سالم أمام المعونة الإنسانية.

وتشكل الحالة في الضفة الغربية مجالاً آخر من المجالات المثيرة للقلق. إن عنف المستوطنين تجاه المدنيين الفلسطينيين غير مقبول. ويجب أن ينتهي، ويجب التحقيق في جميع الحالات بشكل صحيح. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ القرار 2334 (2016). ونذكر بأن المستوطنات تنتهك القانون الدولي. إنها تشكل عقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين. ويجب تفكيكها وليس توسيعها.

وأود أن أختتم بياني بالتالي: كما هو الحال مع كل نزاع آخر، سينتهي هذا النزاع أيضاً، ونأمل أن ينتهي في أقرب وقت ممكن. وسيتربك وراءه أطلالا وحزنا هائلا وندوبا عميقة. وستتطلب إعادة الإعمار السياسي والمادي لغزة جهوداً جديدة وحقيقية. وبما أن هذه قد تكون الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة بالنسبة لبلدي كعضو في مجلس الأمن، أود أن أقول، تماماً كما قلنا وكررنا في كل جلسة أخرى، إننا نتطلع إلى لحظة النهوض بالحل القائم على وجود دولتين، ليس كشعار أجوف، وليس كبديل سهل للفشل وليس كدواء وهمي، ولكن كعملية حقيقية حتى يجد الإسرائيليون والفلسطينيون مخرجاً من المأزق المرعب والمعضلة الرهيبة والإخفاقات الدائمة في العقود القليلة الماضية، وحتى يقوموا، مع المجتمع الدولي، بوضع سبل العيش جنباً إلى جنب والاتفاق عليها وتنفيذها، كل في دولته، بكرامة ورخاء وأمن، بعيداً عن الإرهاب وانعدام الأمن. وإذا لم يحدث ذلك، فحتى لو تم تفكيك حماس، ستبقى أيديولوجيتها، وإذا لم يتم نبذها أو القضاء عليها، فإن الخطط ستبقى أحلاماً، وستسحق تلك الأحلام، وسيستمر الواقع القاسي الذي لا يرحم، وستكون للأسف مسألة وقت فقط حتى تتكشف فصول المأساة التالية.

الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين. ونأسف لكل روح بريئة تزهق في هذه الحرب الدموية، سواء كانت إسرائيلية أو فلسطينية. فكل روح بريئة لها نفس القيمة، على أي جانب وداخل أي حدود.

لقد تم إسكات البنادق، لمدة أسبوع كامل، وساد العقل، وتم إطلاق سراح حوالي 100 رهينة، وعاد بصيص أمل. وكان العالم يحبس أنفاسه، على أمل تمديد الهدنة، ولكن حماس لم تر الأمر على هذا النحو، تاركة أسر الرهائن في كرب عميق، مدركة تماماً لما سيحدث - أن المزيد من الأبرياء سيقتلون وسيضحى بمزيد من الفلسطينيين الأبرياء. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة الرهائن الذين لا يزالون في أيدي حماس المملوطة بالدماء. أما من أعيدها إلى إسرائيل فكانوا يعانون من سوء التغذية والمرض والإصابة وفي حالة نفسية سيئة. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المتبقين، وفي غضون ذلك، يجب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم والاطمئنان على سلامتهم.

وإلى جانب الحرب الحقيقية بالبنادق والصواريخ والدبابات، يحدث صدام مباشر آخر في نفس الوقت، صدام يستخدم التغريدات والوسوم والمشاركات - ما يسمى بالحرب المكونة من 140 حرفاً - مع الصور غير المنقحة ومقاطع الفيديو الأولية وخطاب الكراهية ونظريات المؤامرة ومعاداة السامية، مما يزرع المزيد من الانقسام وينشر المزيد من الكراهية. ستكون مأساة، أو مأساة أخرى تضاف إلى تلك أمام أعيننا، إذا استخدمت حماس المعاناة الهائلة لمواطني غزة، وآلاف الأرواح التي أزهقت، ومحيط الألم الإنساني على كلا الجانبين لتعزيز روايتها. ونخشى أن ذلك يحدث في هذا السياق الواضح. يجب مقاومته، لأنه ليس إلا وصفاً لمأساة.

ونتشاطر بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. فعلى الرغم من حجم المساعدات التي تمر وآليات تقادي التضارب القائمة، فإن الحقيقة هي أن الوضع مزري تماماً وأن منظومة إنسانية تعاني تجاهد أجل البقاء. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2712 (2023) ونكرر التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل وصول المساعدات إلى المدنيين في أقرب وقت ممكن وبدون أي عوائق. ونؤيد

إن دخول المعونة وحده لا يكفي - يجب ألا يضطر العاملون في مجال المعونة إلى دفع أرواحهم ثمناً للقيام بعملهم المنقذ للحياة، ويجب أن يتمكن أولئك الذين يحصلون عليها من الحصول عليها بدون خوف على سلامتهم. ولهذا السبب نحتاج إلى ممرات وفترات هدن عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة، على النحو الذي دعا إليه القرار 2712 (2023). والرصد والتحقق أساسيان للتنفيذ. ونرحب برسالة الأمين العام إلى المجلس أمس التي تقدم خيارات. ونتطلع إلى مناقشتها مع زملائنا أعضاء المجلس وإلى زيادة توضيحها من جانب الأمانة العامة.

ولا يزال وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية ضرورة أساسية لإنهاء المعاناة في غزة. إنه سيوقف إراقة الدماء، ويسمح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق، ويتيح فرصة لنقل الرهائن إلى بر الأمان. وفي الوقت نفسه، يعيش الناس في الضفة الغربية، على بعد أقل من 100 كيلومتر من غزة، حالة من العنف والخوف تصاعدت خلال الشهرين الماضيين. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ازداد عدد الأشخاص الذين قتلوا في الضفة الغربية - فهناك 278 فلسطينياً، من بينهم 70 طفلاً، لقوا حتفهم. وهذا أكثر من نصف العدد الإجمالي منذ بداية العام، في عام كان يشهد بالفعل مستويات غير مسبقة من العنف. إن مستوى عنف المستوطنين مقلق ومستمر، حيث شن المستوطنون الإسرائيليون 344 هجوماً ضد الفلسطينيين في الشهرين الماضيين. وهذا أمر غير مقبول ويجب وقفه. مجرد أن صوت المتطرفين أعلى لا يعني أنهم من يقرر مصير المنطقة.

ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بموافقة إسرائيل على إقامة مستوطنة جديدة غير قانونية في القدس الشرقية، تضم 1 700 وحدة. إننا نرفض وندين بأشد العبارات الممكنة أي محاولة لاستغلال الحرب المستمرة على غزة لتوسيع المستوطنات وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم. وهذا أيضاً انتهاك خطير للقرار 2334 (2016). فلم يكن القرار 2334 (2016) مجرد إدانة للمستوطنات، بل جدد التزام المجلس بالحل القائم على وجود دولتين والمعايير الضرورية للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن العنف الذي نشهده الآن في جميع

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أتقدم بخالص التعازي باسم الإمارات العربية المتحدة إلى الكويت حكومة وشعباً في وفاة الأمير، سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح. لقد كان قائداً حقيقياً ومدافعاً لا يكل عن السلام في المنطقة، دافع عن القضايا الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وسيفتقده العالم أجمع.

وأشكر مقدمي إحاطاتنا اليوم، المنسق الخاص تور فينسلاند واللواء باتريك غوشات، على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الحالة على أرض الواقع.

إننا نقرب الآن من نهاية ما كان أكثر الأعوام دموية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة جرس إنذار بأنه لا يمكن السماح باستمرار الوضع الراهن، وهذا يبدأ بالوضع الحالي في غزة. لقد شهد العديد من أعضاء مجلس الأمن، في الأسبوع الماضي، منظومة إنسانية على حافة الانهيار عند معبر رفح. لقد رأوا آلاف الشاحنات والمستودعات مليئة بالمعونة من الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم - وهو التعبير المادي عن تضامنها مع أهل غزة. وفي الوقت نفسه، على الجانب الآخر من الحدود، لا يزال 2.2 مليون شخص محاصرين، حيث يقضي 9 من كل 10 أياماً كاملة بدون طعام. ويعاني سكان غزة من مستويات غير مسبقة من الجوع والعطش، في حين يفنقر الأطباء حتى إلى أبسط الإمدادات الطبية لعلاج الجرحى والخطرد المتزايد بالعدوى.

إن ما نحتاجه هو إمكانية الوصول. ويهدف مشروع القرار الذي سنصوت عليه لاحقاً إلى تلبية تلك الحاجة بالمطالبة باستخدام جميع الطرق البرية والبحرية والجوية للسماح بدخول المعونة. ويجب أن تكف إسرائيل عن منع دخول المعونة وأن تسمح بدخول المساعدات المنقذة للحياة إلى قطاع غزة. وتلاحظ الإمارات العربية المتحدة فتح المعبر الحدودي كرم أبو سالم. وتدعو السلطات إلى ضمان فتحه بالكامل، بما في ذلك أمام الشحنات التجارية، حتى يمكن إدخال المساعدات على نطاق واسع.

المتحدة وبالتسيق مع مصر، التي أشكرها، تمكنت من رؤية خطوة الحالة الإنسانية وطابعها العاجل. فهناك حاجة ملحة إلى مواصلة جهودنا لتخفيف معاناة المدنيين في غزة، ولهذا السبب نعتقد أن الوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية أمر أساسي، لأنه سيسمح بتدفق أكبر للمعونة وتوزيعها.

ومن واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع وقوع المزيد من الحالات مثل حالة ولاء - وهي شابة فلسطينية وأم لابن توفي وآخر أصيب بجروح - التقيت بها في مستشفى في مصر أثناء زيارتي. وفي ذلك الصدد، يجب تنفيذ القرار 2712 (2023) وجميع قرارات المجلس الأخرى تنفيذا كاملا فوراً. ويجب علينا أيضاً أن نمنع انتشار العنف إلى مناطق أخرى، ولهذا السبب من الضروري وضع حد لأعمال التحريض وخطاب الكراهية وتمجيد العنف. وندعو القادة إلى التحلي بالمسؤولية والإنسانية.

وكما يذكر الأمين العام بحق في تقريره، يقع على عاتق القادة التزام بالإدانة الواضحة والصريحة لأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين - بشكل واضح وصريح. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق إزاء زيادة خطاب الكراهية وكراهية الإسلام ومعاداة السامية في أجزاء مختلفة من العالم. وذلك أمر غير مقبول. ومرة أخرى، نناشد الجميع التحلي بالتعقل والمسؤولية لمنع انتشار المعلومات المضللة والعداء.

وفي الختام، يعيد بلدي تأكيد التزامه بالسلام ودعوته إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وإدانته لهجمات حماس الإرهابية والعنف ضد المدنيين ومطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. كما نعيد تأكيد إيماننا بأن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع هو من خلال حل سلمي وتفاوضي ودائم وعادل لجميع الأطراف، بدولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أَدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات مغلقة لمواصلة مناقشتنا للموضوع. رُفعت الجلسة الساعة 12/05.

أنحاء غزة والضفة الغربية هو نتيجة مباشرة لعدم التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، ولغياب أي عملية سياسية مجدية. وقد بين الشهران الماضيان ذلك بجلاء تام وأكدنا على الحاجة الملحة إلى حل القضية الفلسطينية - وهي مسألة ذات أولوية لنا جميعاً. ولذلك السبب نحتاج إلى حل شامل وعادل ودائم. إن التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين مسؤولية يجب أن نتحملها جميعاً ودعوة إلى اتخاذ إجراء يجب علينا أن نلبّيها جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لإكوادور.

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند واللواء باتريك غوشات على إحاطتيهما اليوم، وأشكر الأمانة العامة على التقرير المتعلق بتنفيذ القرار 2334 (2016). وأكرر دعم بلدي لعمل الأمم المتحدة القيم والإيثاري.

يصف الأمين العام، في تقريره، الربع الأخير من العام بأنه أكثر الفترات دموية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين في تاريخ الصراع، ويقدم سرداً لاندلاع العنف الذي بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر بالهجمات الإرهابية البغيضة التي ارتكبتها حماس، التي استمرت حتى الآن، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة خطيرة جدا على المدنيين وعلى الحالة الإنسانية. إن التقرير وثيقة كئيبة نتمنى لو أننا لم نلتقها مطلقاً. فبالإضافة إلى الحالة في غزة، يسرد التقرير الزيادة المفزعة في العنف، الذي يرتكبه المستوطنون أحياناً، في الضفة الغربية؛ واستمرار بناء المستوطنات غير القانونية؛ وزيادة الخطاب التحريضي وأعمال الاستفزاز والتحريض، بما في ذلك التمجيد غير المقبول لقتل المدنيين، والأعمال الإرهابية. ويلخص التقرير فترة مأساوية من الإرهاب والكراهية والعنف والموت. وهو، في نفس الوقت، تحذير ودعوة لاتخاذ إجراء.

لقد أتحت لي الفرصة، قبل بضعة أيام، لزيارة معبر رفح على الحدود بين مصر وغزة. وإلى جانب الممثلين الآخرين لأعضاء المجلس الحاليين والجدد، ومن خلال مبادرة وفد الإمارات العربية